

كوٲماری عیواء
داد كای بالآی نیئتییحادی



جمهوریة العراق
المحكمة الاتحادیة العلیا

العدد : ٤٤ / اتحادیة / تمییز / ٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادیة العلیا بتاريخ ١٠/٨/٢٠١١ برئاسة القاضی السید مدحت المحمود وعضویة كل من السادة القضاة جعفر ناصر حسین وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بیان ومحمد صائب النقشبندی وعبود صالح التمیسی ومیخائیل شمسون قس كورکیس وحسین أبو أئمن وسامی المعموری المأذونین بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتی :

- الممیز - المدعی -/ رعد عبد الباقی مهدي محمد - وکیله المحامی احمد جاسم عبود .
الممیز علیهما - المدعی علیهما - / ٠١ رئیس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته
٠٢. وکیله الموظف الحقوکی برق سعد خیر الله .
٠٢. وزیر الدفاع / إضافة لوظيفته - وکیله
الموظف الحقوکی ناجی حاتم مالك .

الإدعاء /

ادعی المدعی (الممیز) أمام محكمة القضاء الإداری بأنه سبق وان تم منحه رتبة فريق بموجب الأمر الوزاری المرقم (٧١٢) والمؤرخ فی ٦/٨/٢٠٠٨ مع قدم لمدة سنتین وثلاثة أشهر لشموله بقانون إعادة المقصولین السیاسیین المرقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ وتم تثبيت رتبته بموجب الأمر الدیوانی المرقم (١٠٢) فی ٢٢/٩/٢٠٠٩ ثم صدر الأمر الوزاری المرقم (٤١٣) فی ١٥/٧/٢٠١٠ بتزیل رتبته من فريق إلى عمید ... نظلم لدى المدعی علیه الأول بتاريخ ١٢/٨/٢٠١٠ ثم أقام الدعوی المرقمة (٤٠٣/ق/٢٠١٠) بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١٠ طلب فیها إصدار القرار بإلغاء الأمر الوزاری الصادر من المدعی علیه الثاني بعدد (٤١٣) فی ١٥/٧/٢٠١٠ لمخالفته لقانون الخدمة والتقاعد العسكري النافذ فی ٨/٢/٢٠١٠ وإعادته إلى رتبته السابفة وإلزام المدعی علیهما بدفع كافة الرواتب السابفة وتحملهما كافة المصاريف والرسوم وأتعاب المحاماة . ونتیجة المرافعة الحضوریة والخطیة أصدرت محكمة القضاء الإداری بتاريخ ٢٥/٥/٢٠١١ حکماً یقضي ببرد دعوی المدعی ولب الرسم المدفوع إیراداً للخبزنة وتحمله المصاريف والرسوم وأتعاب المحاماة معللة قضاءها بان منح المدعی رتبة فريق كان خطأ من الإدارة التي من حقها لا بل من واجبها الرجوع عن الخطأ وتكون دعوی المدعی لاساس قانونی لها . ولعدم قناعة وکیل المدعی (الممیز)

كوّماري عيراق
داد كاي بالآي نيختنيحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٤٤ / الاتحادية / تميز / ٢٠١١

بالحكم طعن به أمام المحكمة الاتحادية العليا بلائحه المؤرخة ٢٠١١/٦/١٢ طائياً نفضه
للأسباب الواردة فيها.

القرار

لدى التدقيق والعداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن
المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى النظر الى الحكم المميز وجد أن المدعي منح رتبة
فريق بموجب الأمر الوزاري المرقم (٧١٢) والمؤرخ ٢٠٠٨/٨/٦ وكان قانون الخدمة
والتقاعد العسكري المرقم ١ لسنة ١٩٧٥ هو النافذ عند ملحه هذه الرتبة .. وحيث أن
القانون اتفأ نص على عدم ترقية الضباط خريجي الكليات المدنية لأكثر من رتبة عميد
فيكون منح رتبة فريق للمدعي قد صدر في ظل قانون لا يسمح بمنح أكثر من رتبة عميد
إذا لايمكن سريان أحكام القانون الجديد المرقم (٣) لسنة ٢٠١٠ (قانون الخدمة والتقاعد
العسكري) النافذ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية المصادف ٢٠١٠/٢/٨ على الوقائع
التي تسبقها ومنها الواقعة موضوع طلب المدعي - المميز - وان رجوع الإدارة عن
خطئها وهو منح المدعي - المميز - رتبة فريق - له مسوغ قانوني يقتضي مراعاته ...
ولما تقدم ولما كان الأمر المطلوب إلغائه يستند الى نص تشريعي كان نافذاً وواجب التنفيذ
عند صدوره فتكون دعوى المدعي لائسدها من القانون وبأن الحكم المميز قضى ببرد
الدعوى بسبب أخر قرر تصديق الحكم المميز من حيث النتيجة ورد الطعون التمييزية
وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/٨/١٠ .


الرئيس
مدحت المحمود


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبدي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
مخايل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو الثمن


العضو
سامي المحموري